



البرنامج الانتخابي للدكتور / فتحي محمد العرب



المرشح المستقل لرئاسة الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل "إن الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون" يونس؛
والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

الأخوة والأخوات أبناء اليمن الواحد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.. يقف اليمن واليمنيون أمام حق دستوري متمثل في انتخاب رئيس للجمهورية اليمنية ويقف الشعب أمام مسؤوليته التاريخية .

وانتم أيها الناخبون مطالبون اليوم بتجنب العواطف وتدقيق النظر في أحوالكم وان تمنعوا الفكر في أعماق مستقبلكم ومستقبل أبنائكم من بعدكم، وحدكم أنتم ترسمون ملامح هذا المستقبل إما استمرار تردي الأوضاع أو تغير الأحوال إلى الأحسن . إن اليمن وخيراته هي ملك لليمنيين جميعهم وإقامة ميزان العدل والمساواة هي أساس لكل حكم رشيد

فيصبح بذلك الحاكم خادم لأمتة راعياً لمصالحها قائماً على منفعتها أميناً على ثرواتها يسوسها بالرحمة ويقودها بالكفاءة .

إن حياة اليمنيين في ربوع الوطن قد تدهورت مما أدى إلى ظهور الفقر والبؤس والحرمان وانعدمت المساواة والعدالة وأهدرت الحقوق وتفشى الفساد وتدهورت الأوضاع المعيشية للمواطنين الأوضاع العامة في البلاد، كل ذلك أدى إلى إقلاق أمن المجتمع وتراجع جميع خدماته الأساسية وخسارة ثقة المستثمر في الداخل والخارج وجرى اليمنيون جرياً حثيثاً إلى الخارج يبحثون عن فرص العمل والحياة الكريمة بعيداً عن هذا الوطن الكبير، الذي ضيق رحابه السياسات الخاطئة ومنهجية الحكم القاصرة.

أبها الشعب الكريم، لقد أن لنا أن نفكر ملياً في هذه الأحوال التي نعيشها والأوضاع الصعبة التي وضعت أمامنا حاضراً ومستقبلاً وأن نعزم النية على تحسين الأوضاع وتقييم المعوج من حياتنا، ونغتم هذه الفرصة في التعبير الصادق عن تطلعاتنا، وآمالنا، وأحلامنا، في

اختيار من هو أمل لليمن واليمنيين، ولنمضي قدماً في إخراج هذه الوطن من محنته التي يمر بها ولتتكاتف جميع الجهود وتتراص الصفوف من أجل مواطنة عادلة تسود فيها المساواة وتنال فيها الحقوق، وهذا شرط نهضة أمتنا وبناء مجتمعنا.

وإني أقدم إليكم برنامجي الانتخابي متمسكاً فيه بحاجة شعبنا إلى إصلاح إداري ومالي ومعيشي يليق بارض وصفها ربها عز وجل بأنها بلدة طيبة وبمجتمع وصفه نبيه صلى الله عليه وسلم بأنه أرق قلوباً وألين أفئدة، الإيمان والحكمة يمانية والفقهاء يمان، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يلهم الجميع إلى الحق والعدل

الدولة ومؤسساتها

أخي الناخب..... أختي الناخبة ..

تعتبر الدولة ضرورة اجتماعية وشرعية غايتها إقامة العدل ورعاية مصالح المواطنين لذا سأعمل إن شاء الله على تحقيق الآتي :-

١ - بناء الدولة بناءاً مؤسسياً يعزز من فعاليتها ويضمن ممارستها

لمهامها، في إطار الدستور والقانون وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب في إطارها.

٢ - ترسيخ التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وبما يجذر الممارسة الديمقراطية الشورية في المجتمع.

٣ - تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب على السلطة التنفيذية وإلحاق الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالمجلس.

٤ - إعادة النظر في سلم الأجور والمرتبات الحالي بما يضمن للموظف الاستقرار المعيشي والوظيفي.

٥ - وضع التدابير الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة مستقبلاً وصولاً إلى تمثيل شعبي حقيقي في أجهزة السلطة المختلفة.

٦ - اعتماد اللامركزية المالية والإدارية في إدارة الدولة وانتخاب المحافظين ومدبري عموم المديرية بصورة حرة ومباشرة.

٧ - محاربة الفساد المالي والإداري المستشري في أجهزة الدولة والقضاء

عليه.
٨ - إعادة الممتلكات لأصحابها وخصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية أو تعويضهم عنها تعويضاً عادلاً.

٩ - إعادة النظر في قانون التقاعد بما يحقق حصول المتقاعد على راتب تقاعدي يكفل له الحياة الكريمة.

الجانب القضائي

١ - الاستقلال الفعلي للقضاء مالياً وإدارياً وانتخاب مجلس القضاء الأعلى مباشرة من جمعية عمومية منتخبة من القضاة والمحامين.

٢ - تفعيل القضاء بتأهيل القضاة تأهيلاً عالياً في الداخل والخارج بما يضمن أداء رسالتهم ومنع تدخل السلطة التنفيذية في شؤونهم.

٣ - استكمال النقص التشريعي في قانون القضاء وذلك بإيجاد نصوص قانونية تحدد الشروط الموضوعية لمن يتولى أي وظيفة من وظائف السلطة القضائية سواء في المحاكم أو النيابة العامة.

٤ - إعطاء القضاء سلطة تعيين القضاة وعزلهم ومحاسبتهم ونقلهم